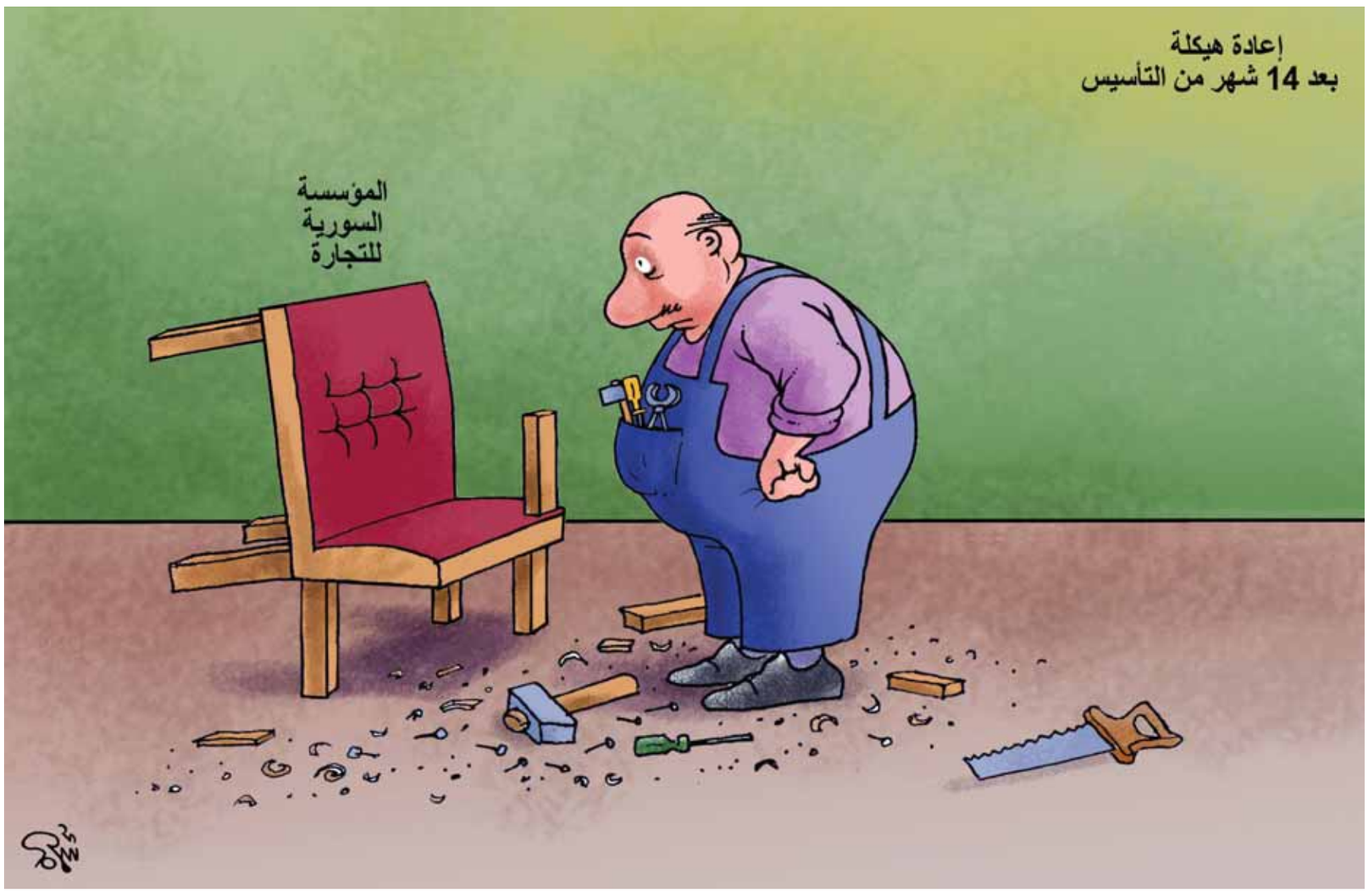

دائرة آثار طرطوس.. فقيرة!!

طرطوس – الوطن

الواقع الأثري في محافظة طرطوس مازال غير مقبول مقارنة بما تمتلكه هذه المحافظة من كنوز أثرية في مواقع كثيرة جداً على امتداد مساحتها، فالتنقيب شبه متوقف ولا حراس لمعظم المواقع ولا توجد أي آلية، وأرض المتحف الجديد المخصصة له منذ أكثر من عشر سنوات باقية كما هي ولا خدمات في أي موقع أثري رغم الحاجة الماسة.. إلخ.

المدير فواز أحمد رئيس دائرة آثار طرطوس قال: بخصوص خطة التنقيب لهذا العام تم رفع مقترح بشأنها إلى المديرية العامة، وحتى تاريخه لم يردنا جواب بالمبالغ المرصودة ولا بخطة الترميم.

وتابع: فيما يتعلق بموضوع التنقيب في عمريت فإنه يحتاج لمبالغ كبيرة وهي غير متوفرة حالياً لدى المديرية العامة مع العلم أنه تم تحرير الشريحة الأولى من موقع عمريت، بالإضافة للموافقة من قبل المديرية العامة على الاستثمار في مخيم عمريت السياحي بشروط محدودة.

وأكد أحمد تشكيل لجنة برئاسة معاون وزير الثقافة لوضع تصور حول بناء المتحف ومجمع ثقافي في الأرض المخصصة لبناء المتحف الجديد عند المدخل الشمالي لمدينة طرطوس وتتابع اللجنة عملها.

وأكد أحمد أن دائرة الآثار تعاني جملة صعوبات أبرزها ضعف الإمكانات المادية لزوم أعمال الترميم والتنقيب والمسح الأثري وعدم توفر التمويل لتنظيف المواقع الأثرية من الأعشاب وعدم توفر الآليات (سيارات) لزوم إنجاز الأعمال المقترح تنفيذها وعدم توفر المستلزمات التقنية اللازمة والكافية لزوم العمل وأجور عمال التنقيب ضعيفة جداً إضافة للحاجة الماسة لزيادة عدد الحراس لزوم حراسة المواقع.

مواطنون يشكون من الازدحام على الأفران في اللاذقية

السوسي لـ«الوطن»: لا تغيير في المخصصات.. والرغيف جيد

اللاذقية- عبير سمير محمود

يشكو عدد من مواطني اللاذقية من الازدحام على بعض أفران المحافظة، ما يشكل عبئاً على الموظف أو الطالب من حيث الانتظار لأوقات طويلة للحصول على ربطة الخبز بشكل يومي.

كما طالب عدد من المواطنين تحسين جودة رغيف الخبز الذي كما وصفته إحدى السيدات «غير قابل للطي وإنما للتكسير»، بسبب قساوته بعد ساعات قليلة من خروجه من أفران شركة المخابز العامة، قائلة: نضطر لشراء الخبز من الأفران العامة بسبب رخصها مقارنة بالسياحية، إلا أن نوعيتها تشهد تراجعاً خلال الفترة الماضية ولا يمكن أن تتحول «لسندويشة لأطفال المدارس» بسبب تكسر الرغيف عند «لفّه» على حد قولها.

وبالعودة لمدير فرع شركة المخابز في اللاذقية سامر السوسي بيّن لـ«الوطن» أن الازدحام الحاصل على فرن «غزال» في منطقة الصليبة سببه التزامن مع عطلة مخبز دمسرخو، مؤكداً أن المخصصات هي ذاتها ولم يتم تقليل أي منها سواء طحين أم غيره من مدخلات الإنتاج.

ولفت السوسي إلى أن فرن الصليبة وهو فرن يخضع لنظام الإشراف من الشركة، يتمتع بثقة المواطن من حيث نوعية الإنتاج ما يجعله من أكثر الأفران طلباً على الرغيف عند المواطنين.

وأكد مدير مخابز اللاذقية أن مخصصات المحافظة من مادة الطحين لم تتغير، ومدخلات الإنتاج كافّة متوافرة ويتم تأمين المخابز كافة من دون أي نقص، مشيراً إلى أن وضع الرغيف جيد بشكل عام.

وأظهر تقرير صادر عن شركة المخابز، أن نسبة الإنتاج في شهر تشرين الأول الماضي بلغت ١٢٣,٣٩ بالمئة، مقابل ١١٦,٥٥ بالمئة في شهر تشرين الثاني.

وبيّن التقرير (الذي حصلت الوطن على نسخة منه) أن الإنتاج المخطط في شركة مخابز اللاذقية لشهر تشرين الأول كانت ٣٨٢٥ طناً على حين إن الإنتاج المنفذ بلغ ٤٧١٩,٩٥٨ طناً ، وفي شهر تشرين الثاني بلغت كمية الإنتاج المنفذ ٤٤٥٨,١٤٨ طناً.

من جهتها كشفت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية عن ٧٣ مخالفة تموينية تتعلق بعمل المخابز خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول الماضيين.

وفي تقرير صادر عن المديرية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تبيّن أنه تم تسجيل الضبوط التموينية بسبب نقص وزن ربطات الخبز وعدم تقيد بعض الأفران بمواعيد العمل وإنتاج خبز سيئ والاتجار من دون اعتماد رسمي.

مسؤول في «الكهرباء»: توقعات بانخفاض التقنين إذا ساعدنا «الطقس»

ترشيد استهلاك المؤسسات الحكومية بنسبة ٥٠ بالمئة

قصي أحمد المحمد

أكّد مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن توقعات ممكنة لعودة برنامج التقنين في الكهرباء إلى أربع ساعات وصل مقابل ساعتين قطع خلال الأيام القادمة، مبيناً أن ذلك يأتي بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة وانتهاء المنخفض الجوي الذي ساد البلاد خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن تطبيق التقنين ٣ وصل مقابل ٣ ساعات قطع قريب جداً.

وأشار إلى أن انخفاض الكميات المولدة من الكهرباء المنتجة من خلال مجموعات التوليد يجب أن يتم تعويضها بإجراءات أخرى، أهمها ترشيد الطاقة، مشيراً إلى أهمية وضع قوانين صارمة ومحاسبة كل من يخالف ويقوم بهدر الكهرباء ضماناً لاستمراريتها في ظل الحصار الاقتصادي الذي نمر به.

ولفت المدير إلى ضرورة البحث عن حلول أخرى تسهم في تخفيف الاستهلاك بالتزامن مع التحسن الواضح في الظروف الجوية، ما يؤدي إلى انخفاض الحمولات بنسبة كبيرة جداً، مشيراً إلى أهمية ترشيد استهلاك المؤسسات الحكومية بشكل عام إلى ٥٠ بالمئة أو أكثر.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بموضوع ترشيد الطاقة في المنشآت السياحية الكبرى من فنادق ومطاعم وشاليهات ومنتزهات وغيرها إلى ٥٠ بالمئة، موضحاً أهمية اللجوء إلى استخدام وسائل لها نتائج على أرض الواقع، منوهاً بأن استخدام أصحاب المنشآت السياحية لأجهزة الإنارة العالية و«البلجكتورات» تشكل هدراً كبيراً للطاقة ويجب إزالتها.

ودعا مديرو المؤسسات الحكومية إلى تشكيل لجان لمراقبة الإنارة داخل المؤسسات الحكومية، مبيناً أن البلاد اليوم تمر بظروف تحتاج إلى تعاون بين جميع المواطنين مهما كان موقعهم، مشيراً إلى أهمية موضوع تخفيف الهدر على الطرقات العامة، مبيناً أن ذلك يحتاج إلى إجراءات صارمة وعقوبات على كل من يخالف من أجل تعويض انخفاض التوليد بالترشيد، مبيناً أن الترشيد يمكن أن يسهم في زيادة المخزون من نفط ومحروقات للجوء إليها لمرحلة قد تكون أصعب خلال الفترة القادمة.

وأكّد مصدر آخر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أيضاً أنه خلال الأيام القليلة القادمة، متوقع أن تلحظ البلاد تحسّناً في واقع الطاقة الكهربائية بشكل عام، مشيراً إلى إمكانية أن تنخفض الحمولات لما يقارب ٥٠ بالمئة ما يحقق نوعاً من الاستقرار في المنظومة الكهربائية.

وأرجع المصدر مؤشرات التحسن إلى ارتفاع درجات الحرارة التي تزامنت مع انتهاء المنخفض الجوي الذي ساد البلاد خلال الفترة الماضية، موضحاً أن الوضع الحالي للتقنين في المدن كدمشق ٣ قطع مقابل ٣ وصل، أمّا في الريف ٤ ساعات قطع مقابل ساعتين وصل.

وأوضح المصدر أن ضعف توافر المواد الأولية من غاز منزلي ومازوت أدى إلى اعتماد الكثير من المواطنين على الطاقة الكهربائية ما شكل حالة من الاستهلاك التي تزيد عن المتوافر، بالتزامن مع انخفاض درجات الحرارة.

وتحدث المصدر متفائلاً بالظروف الجوية أكثر من مؤشرات توافر المواد الأولية من فيول وغاز، مؤكداً أن ذلك سيدفع المواطنين إلى الابتعاد عن التدفئة خلال النهار وخاصة في فترات الذروة خلال النهار مشيراً إلى أنه خلال الأيام القليلة المقبلة سيلحظ المشتركين التحسن ليلاً.

الأنفاق تهدد بانهيار أبنية في حرستا وإنذارات جديدة بالإخلاء

الوزة: توقف منح تراخيص البناء.. والاستفادة من الترميم عبر المنظمات يلغي تعويض الأضرار

الوطن

أكد رئيس مجلس مدينة حرستا عدنان الوزة أن عدد الأهالي العائدين إلى المدينة حتى الآن ٢٠ ألف نسمة، بانتظار عودة أعداد جديدة مع نهاية العام الدراسي وخاصة أن عمليات ترميم المنازل بدأت بالتعاون مع محافظة ريف دمشق وعدد من الجمعيات والمنظمات التي تقدم دعمها لعودة المهجرين.

وكشف الوزة في حديث خاص لـ«الوطن» أن الأسبوع القادم سيشهد المرحلة الأولى من ترميم ٥٠ بناء تكفلت بها بطركية الروم الأرثوذكسي حيث وضعت خطة مرحلية لترميم عدد من المنازل المتضررة بالإكساء الداخلي تشمل كل مرحلة ٥٠ بناء، وتم اختيار الدفعة الأولى من منازل ذوي الشهداء وجرحى الحرب والأشد فقراً، عن طريق البلدية بالتعاون مع جمعية حرستا الخيرية وفق شروط فنية معينة حددتها لجنة السلامة بالتعاون مع المكتب الفني التابع للبلدية.

مشيراً إلى أن محافظة ريف دمشق بدورها طلبت جداول بحوالي ٢٠٠ اسم لأصحاب البيوت المتقدمين بطلبات لترميم منازلهم المتضررة، لافتاً إلى وجود نحو ٥٠٠ طلب حتى الآن في جداول البلدية وسيتم رفع أسمائهم على مراحل بكل مرحلة ٢٠٠ اسم لتقوم المحافظة بدراسة طلباتهم وتقديمها للمنظمات المتعاونة مع مكتب الاغاثة.

وأكد الوزة أن الاستفادة من الترميم عبر المنظمات يلغي تلقائياً استمارة تعويض الأضرار، فلا يحق لصاحب المنزل المرمم بهذه الطريقة المطالبة بتعويض الأضرار.

وكشف الوزة أنه خلال الأسبوع الحالي تم خلال اجتماع مع الأهالي توجيه إنذارات بالإخلاء من قبل البلدية لعدد من قاطني بعض الأبنية داخل المدينة درءا لخطر تهدمها، موضحاً أن السبب يعود للأنفاق التي أدت إلى تخريب الصرف الصحي بالكامل ما أدى إلى امتلاء أقبية عشرات الأبنية بالصرف الصحي حالياً، ما يؤثر على سلامة الأبنية ، وتقوم حالياً لجنة الدراسة والإخلاء بالكشف على سلامة المنازل التي تحتها أنفاق تمهيداً لإنذار قاطنيها بالإخلاء، وخاصة أن جداول الكشوفات الحالية تؤكد أن نحو ٤٧ بناء غير سكني تحتها أنفاق، و٣٤ بناء سكنياً متضرراً جداً وهناك خطر وقابلية لتهدمهم، وعن تأمين الأهالي الذين سيهجرون مجدداً من هذه الأبنية، قال الوزة إن هذه المسألة ملقاة على عاتقهم مخليًا مسؤولية البلدية من تأمين سكن مؤقت لهم.

لافتاً إلى مشروع جديد قيد الدراسة لمعالجة الأنفاق عن طريق الحقن لتجنب اللجوء إلى التفجير وضرره على الأبنية.

وحول امتناع البلدية عن منح تراخيص بناء، اعتبر الوزة أن هذا الإجراء لمصلحة المواطن، قائلاً إنهم أوقفوا تراخيص البناء مؤقتاً بانتظار صدور قرارات جديدة من اللجنة الإقليمية بعد أن تقدموا بطلب تنظيم ضابطة البناء وتعديله بالزيادة الطابقية حسب عرض الشارع، مستدركا في حال ارتضى صاحب الطلب الاكتفاء ببناء ٤ طوابق وفق الضابطة القديمة فسنمنحه الترخيص ولكن لن يستطيع زيادة أي طابق جديد في حال صدر القرار الجديد.

أما عن تراخيص الترميم قال: تتم الموافقة عليها مباشرة ولكن تواجهنا مشكلة مع نحو ١٠٠٠ عائلة كانت تقطن في محيط حرستا والتي تعتبر مناطق مخالفات ولا يمكن الآن منحهم رخص ترميم لمنازلهم.

وحول آلية الحصول على مواد البناء، تحدث عن وجود مركز تابع لمديرية الطرق والجسور يبيع كل مواد البناء بالسعر المحدد، إضافة إلى وجود ٣ مراكز خاصة مرخصة بشكل قانوني لبيع المواد، يتم التعامل معها عبر طلبات يقدمها الأهالي حول حاجتهم من المواد إلى البلدية التي بدورها ترفعها للمحافظة وبعد الموافقة يتمكن أصحاب المراكز الخاصة من إدخال المواد، علما أن آلية مراقبة عملهم تتم من خلال جداول تلزمهم بتسجيل الكميات المباعة.

وعن معاناة العائدين مع خدمات المدينة التي لا زالت خجولة أشار الوزة إلى كارثية وضع الصرف الصحي الذي يحتاج لحل فوري، خشية من بدء تهدم المنازل، إضافة إلى مسألة العيادات والمراكز الطبية التي تشكو المدينة من عدم وجودها، موضحاً أن المركزين المتنقلين المتواجدين حالياً ملتزمان بدوام محدد ينتهي الساعة الـ٣ ظهراً، وبعدها تخلو المدينة من الطبابة.

كيلو الغاز في ريف دمشق بسعر ١٠٠٠ ليرة!

سالم: ٢٠٠٠ أسطوانة غاز يومياً إلى جرمانا

جلنار العلي

وصلت شكاوى لـ«الوطن» عن قيام بعض معبئي الغاز بتقاضي أجور تعبئة الغاز الصغيرة بناء على سعته بالكيلو غرام، بحيث يتقاضون ١٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد، في ريف دمشق على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم على انتشار لجان تموينية لضبط أي مخالفة بمجال الغاز، لافتاً إلى ورود شكاوى بشكل يومي تتم معالجتها على الفور، مشيراً إلى أنه لم يصل إلى الآن أي شكوى عن بيع الغاز بالكيلو، موضحاً أنه لا داعي للبيع والشراء بهذه الطرق بعد أن توافر الغاز بشكل كبير في الريف، فعلى مستوى مدينة جرمانا يتم توزيع ٢٠٠٠ أسطوانة غاز يومياً.

وأضاف السالم: يومياً نقوم بضبوط غاز وحجز أسطوانات، إضافة إلى حدوث حالات إلقاء قبض على مخالفين بحسب المخالفة التي يقومون بها.

وبدوره كشف رئيس الضابطة في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماهر أبو بكر عن عدد ضبوط الغاز منذ بداية العام الحالي إلى الآن الذي وصل إلى أكثر من ٢٩٠ ضبطاً، مشيراً إلى أن المخالفات تتنوع بين الاتجار بالمادة واحتكارها والبيع بسعر زائد، إضافة إلى استخدام أسطوانات الغاز المنزلي لأغراض صناعية.

ولفت أبو بكر إلى عدم وجود أي شكوى عن بيع الغاز بالكيلو بشكل صريح، وإنما ترد شكاوى عن تقاضي معبئي الغاز الصغير أجوراً مرتفعة لقاء تعبئة الغاز الصغير التي تصل إلى ٦٠٠٠ ليرة سورية على حين إن الأجرة الحقيقية لا تتجاوز ١٥٠٠ ليرة فقط، مؤكداً تنظيم ضبوط بحقهم أيضاً.

وكشف رئيس الضابطة عن كمية الأسطوانات المحجوزة التي تقدر بحوالي ١٥٥٨ أسطوانة، لافتاً إلى أن هذه الكمية كبيرة وذلك بسبب الاتجار بالسوق السوداء واحتكارها، مبيناً أن مصير هذه الأسطوانات يبت في القضاء، مع احتمالية أن تصبح من مصادرات الدولة، مشيراً إلى إلغاء تراخيص الغاز لأكثر من ١٠ معتمدين بمخالفات الاتجار.

> رئيس الضابطة: ٢٩٠ ضبطاً إلى الآن.. و١٥٥٨ أسطوانة محتجزة